الأمم المتحدة

A/ES-10/457–S/2009/269

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 May 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

في الوقت الذي تغمر فيه الفلسطينيين مشاعر الأسى إزاء نكبتهم الوطنية في عام ١٩٤٨، ويقتربون من الذكرى الثانية والأربعين للاحتلال العسكري الحربي الإسرائيلي الذي لا يزالون يعيشون تحت نيره، تصعّد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من أعمالها غير القانونية المتمثلة في اغتصاب الأراضي وبناء المستوطنات فيها، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة. وقد أدان المجتمع الدولي مراراً هذه الأعمال باعتبارها انتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانوني الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك تواصل إسرائيل، متمتعة بحصانة سافرة من المساءلة الدولية حتى الآن، اتخاذ إجراءات تصل إلى درجة لا تقل عن التحدي الصريح لمعايير العلاقات الدولية وإرادة المجتمع الدولي، فضلا عن السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، أعلنت إسرائيل، في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، عن عشرين عطاءً لتشييد مستوطنة إسرائيلية جديدة غير قانونية تسمى ''ماسكيوت'' في شمال وادي الأردن في الضفة الغربية المحتلة. وهذه المستوطنة غير القانونية الجديدة، التي ستحل محل قاعدة عسكرية أو تشكل توسيعاً لها، تقدم دليلاً آخر على أن تشييد المستوطنات وتوسيعها هو بالفعل سياسة إسرائيلية رسمية تهدف إلى فرض حقائق على أرض الواقع تُجرّد الفلسطينيين من

280509 280509 09-34966 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أراضيهم وموارد مياههم. ويتضح ذلك أيضاً من ترك المحاصيل الفلسطينية تحترق بلهيب الشمس في وادي الأردن، دون وسيلة للحصول على المياه، في الوقت الذي تتمتع فيه المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية بحقول وارفة الخضرة في أماكن قريبة، ترويها المياه الفلسطينية المسروقة.

وفضلاً عن ذلك بينت تقارير إعلامية إسرائيلية نُشرت في الآونة القريبة المدى الذي تعقد به الحكومة اليمينية الإسرائيلية الجديدة العزم على تغيير الهوية الديمغرافية والثقافية للقدس الشرقية المحتلة. وفي المستوطنة الإسرائيلية غير القانونية ''معالي أدوميم''، أعربت إسرائيل علناً عن خططها الرامية إلى توسيع هذه المستوطنة بشكل سيؤدي في واقع الأمر إلى جعلها حزاماً يطوّق القدس الشرقية المحتلة ويفصلها في الشمال والشرق والجنوب عن محيطها الفلسطيني الطبيعي. وتعرف هذه الخطة، التي أشرنا إليها في رسائلنا السابقة، بالخطة ''E-1''، وسيؤدي ذلك، بالإضافة إلى توسيع مستوطنة ''كيدار'' الإسرائيلية غير القانونية الحالية، إلى ضم حوالي ٢ في المائة من أراضي الضفة الغربية بحكم الواقع.

ولتسهيل تنفيذ هذه السياسة التوسعية، تواصل السلطات الإسرائيلية المحتلة إصدار أوامر الهدم والإخلاء لمئات الأسر الفلسطينية المقيمة في القدس الشرقية المحتلة. وتهدف هذه السياسة، التي هي بمثابة التطهير العرقي، إلى دفع الفلسطينيين للخروج من القدس الشرقية المحتلة، لتعزيز سياسة غير قانونية تتمثل في الضم وإنشاء المستوطنات، وهي سياسة يدعو إليها رئيس وزراء إسرائيل، السيد بنيامين نتانياهو، وحكومته، بشكل ينتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الواقع، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي، أعلن بالأمس فقط بأن: ''القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل. ولقد كانت القدس دوماً وستبقى دوماً لنا. ولن يسمح ثانية بتجزئتها وتقسيمها''.

وفضلاً عن ذلك، رفضت الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة أن تمتثل لإرادة المجتمع الدولي وتعترف بالتزاماتها، كما هي محددة في خريطة الطريق، التي أيدها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، أو بمبدأ الحل القائم على الدولتين في حد ذاته. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩، وصف مساعد رفيع لرئيس وزراء إسرائيل المبدأ بأنه ''فكرة طفولية لا قيمة لها''. ومن المهم أن نذكر بأن هذه ليست مجرد أقوال، ولكنها تمثل أيديولوجية عدائية تُترجم إلى مزيد من الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

إن أمثلة انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي وعدم التزامها بالسلام بالغة الكثرة ومروّعة بشكل واضح. ومن ثم، فإننا نكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي، متجسداً في الأمم المتحدة، بأن يتخذ موقفاً واضحاً لا يشوبه اللبس تجاه هذا المسار الإسرائيلي الخطير،

وغير القانوني. وندعو المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إلى تحمل مسئولياته والتزاماته القانونية والأخلاقية من أجل وضع حد لنقل وإجلاء الفلسطينيين بصورة غير قانونية من القدس الشرقية المحتلة، وجميع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولته الفلسطينية المتمتعة بالسيادة والقابلة للاستمرار، وجعل القدس الشرقية عاصمة لها.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقاً برسائلنا الـ ٣٣٩ الموجهة إليكم بشأن الأزمة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (A/ES-10/454-S/2009/228)، سجلا أساسياً لما ترتكبه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من جرائم ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولابد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، ومن تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دكتور/رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم